السفير
الجمعة 2013-09-04 العدد 12596

«مؤتمر الاقتصاد الرقمي» يوصي بنظام تشريعي متكامل

المصارف هي الأكثر تضرراً من مخاطر الأمن «السيباري»

تتخذ قضية «الاقتصاد الرقمي» أهميةً مضاعفة يوماً بعد يوم، مع بروز مخاطر «الأمن السيباري» و«الجريمة الإلكترونية» أكثر وأكثر، لا سيما بالنسبة للشركات والمصارف التي تتعرّض لهجومات القراصنة، في عالمٍ يغوص في الرقمية وسط غياب واضح لنظام تشريعيٍ متكامل، وقوانين تضبط وتنظّم الاقتصاد الرقمي.

وبدا من خلال الكلمات التي ألقيت أمس، في مؤتمر «المخاطر التشغيلية للاقتصاد الرقمي ومحاذير الأمن السيباري» الذي نظمته «شركة داتا أند انفستمنت كونسلت ليبانون» بالتعاون مع «الهيئة الناظمة للاتصالات» في «فندق الكراون بلازا» في الحمراء، أن الانتهاكات باتت من كل حدبٍ وصوب، تطال مؤسسات الدولة، والحسابات المصرفية وبرامج المؤسسات الاقتصادية، بدءاً من انتهاك الخصوصية والمعطيات الشخصية والمؤسساتية والملكية الفكرية، مروراً بتخريب الشبكة والاستغلال غير الشرعي لها، وصولاً إلى الإرهاب الالكتروني، الذي بات لا يخفى على أحد.

لخطة شاملة للحماية

ويوضح المدير التنفيذي لـ«الهيئة الناظمة للاتصالات» الدكتور عماد حب الله لـ«السفير» على هامش المؤتمر، أنّ «أكبر متضرر من مخاطر الاقتصاد الرقمي والأمن السيباري هو القطاع المصرفي، يليه القطاع الصحي ومؤسساته، ثم القطاعات الأخرى كالتربية».

وإذ يرى أنه «برغم العمل الحثيث لمصرف لبنان لحماية المؤسسات المصرفية، لا سيما قسم المعلوماتية فيه، عبر التوصيات المتكرّرة»، إلاّ أنّ «ذلك لا ينفي أننا بحاجة إلى خطة شاملة لحماية البنى التحتية وتوفير أمن المعلومات المالية، وحل مشكلات الأمن السيباري».

وبعدما يكشف أن «الحركة المالية عبر الانترنت ما زالت ضعيفة في لبنان مقارنةً مع الدول الأخرى»، يشدد على «ضرورة تشجيع المتعاملين مع المصارف على استخدام الانترنت لإنجاز معاملاتهم المالية، وذلك عبر طمأنتهم إلى أنّ هذه الطريقة سليمة وسريعة وسهلة».

ويؤكد حب الله أنّ «خطّة العمل المطلوبة اليوم تعتمد على الدولة والقطاع الخاص لوضع تشريعات جديدة والحرص على تطبيقها»، مقترحاً «إنشاء مركز آلي للاستجابة للطوارئ المعلوماتية، وذلك للتنسيق مع الجهات المختصة عند حصول أية قرصنة أو سرقة لمعلومات تتعلّق بمؤسسة أو مصرف أو أحد أجهزة الدولة»، مشدداً على «ضرورة حماية المصارف تحديداً من عمليات تسريب المعلومات المصرفية المتعلقة

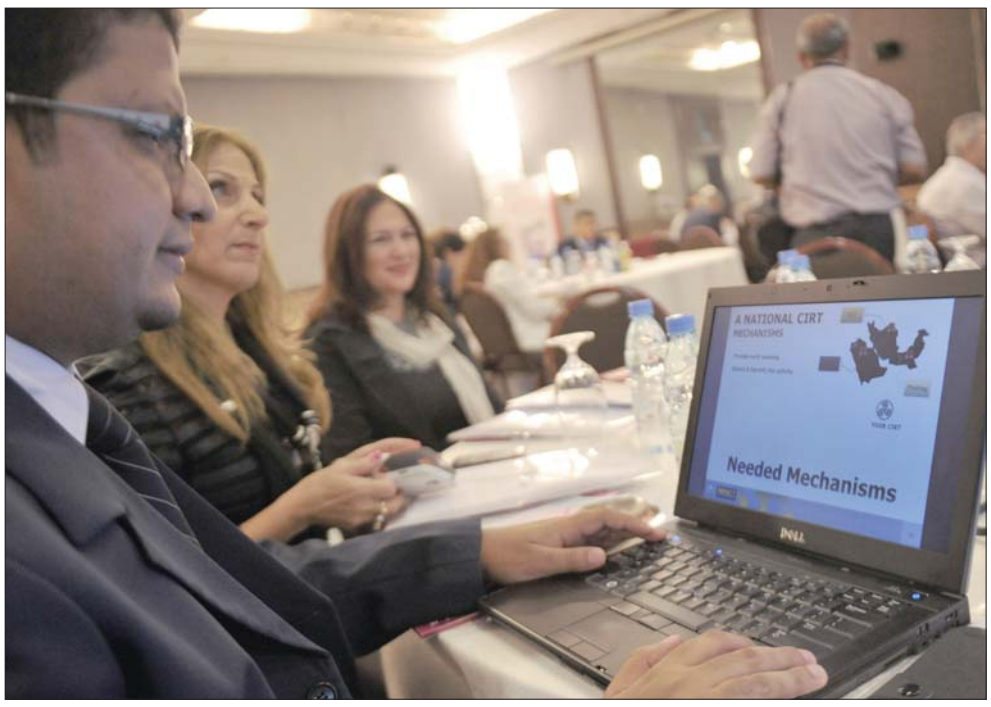

جانب من مؤتمر «المخاطر التشغيلية للاقتصاد الرقمي» أمس (فادي أبو غليوم)

بالمودعين أو بالإدارة».

العناية الإلهية تنقذ المصارف

وليس بعيدا عن ذلك، يحذّر رئيس مجلس إدارة الشركة المنظمة، معن البرازي، من أن «الشركات اللبنانية الكبرى لا تملك خطة بديلة لأي عملية قرصنة سيبارية، وهي أصلا لا تملك الملكية الفكرية لكثير من برامج المعلوماتية التي تستعملها».

وإذ يشير إلى أن «العناية الإلهية وخبرة المصارف اللبنانية استطاعتا أن تنقذا الحسابات المصرفية مؤخرا من خطر فيروس (غوس) الذي ضرب المنطقة في أوائل العام»، أكد في كلمته في المؤتمر أن «الجريمة الالكترونية أضحت تأخذ أشكالا متعددة ومظاهر مغلّفة، بدءاً من اختراق القراصنة لصفحات الشبكة العنكبوتية والاستيلاء على كلمات المرور وانتهاك الخصوصية وصولا إلى نشاط غير مسبوق لمجموعات الهاكرز المنظمة».

ولفت الانتباه إلى أن «تشابك الصلاحيات بين أجهزة الرقابة، ولا سيما الأمنية والإدارية منها، قد أدى في الآونة الأخيرة إلى ازدياد حالات قمع الحريات عوضا عن تنظيمها وتحديد صلاحيات الأجهزة المختصة ضمن القوانين المرعية الإجراء».

ناقوس الخطر

في المقابل، يلحظ المدير العام لوزارة العدل عمر الناطور أن «مجتمعاتنا اليوم تواجه العديد من الأخطار والمشكلات التي تنشأ تلقائياً مع التطور الحضاري والتقني، إذ دخلت المعلوماتية عالمنا من دون أي قيد، ما أدى إلى تفشي الجريمة الإلكترونية تفشياً ملحوظاً، فوجب في هذه الحالة سن القوانين التي ترغم المجرمين على التزام حدودهم»، موضحاً أنّ «هناك عائقاً يواجه هذه القوانين ويتمثّل بالتطبيق الفعلي والفعال لها كونها مستجدة وحديثة لجرائم غير معهودة وليست كغيرها من الجرائم، فكان من أهم خطوات تطبيق هذه القوانين توعية الناس حول الجرائم الالكترونية».

وإذ اعتبر أنّ «ناقوس الخطر قد دق»، أشار إلى أن «الدولة أنشأت وحدات متخصصة في أكثر من قطاع عام لمكافحة الجريمة الإلكترونية ومعاقبة مرتكبيها، إلا أن ما يعيق فعالية هذه الأجهزة فتوة القوانين التي ترعى هذه الأعمال وروح الابتكار التي يتمتع بها من يقوم بهذه الأعمال، فضلا عن نشر المعلومات ومواظبة الفرد على البحث عن طرق جديدة للحصول على المعلومات تمهيدا لنشرها».

من جانبه، شدد مدير جودة الخدمة والموافقة على معدات الاتصالات والمقاييس في «وحدة تكنولوجيا الاتصالات في الهيئة المنظمة للاتصالات» سعيد حيدر على «دور الحكومات والمنظمات الحكوميّة في ظل التحديات المستجدّة في هذا الموضوع، ليس لناحية حماية المعلومات المتعلقة بتأمين استمرار عملها فحسب، لكن التحديّات المتعلقة بحماية كل الهياكل والبنى الأساسية والحيوية التي تدعم الاقتصاديات داخل حدودها أيضاً». وأكد ضرورة «الاستجابة لبعض الحلول المقترحة والمبنية على توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات، لا سيما لناحية إنشاء المركز الوطني للاستجابة لحوادث الكمبيوتر نظرا لدوره في سياسة حماية الفضاء السيباري للدول».

سياسات الوقاية

وكان حب الله قد حدد في كلمته أبرز توصيات وسياسات الوقاية التي وضعها «الاتحاد الدولي للاتصالات» مع «الاتحاد الأوروبي»، وأهمها: نشر التوعية، تحفيز الاستخدام المسؤول للانترنت، تحديد المخاطر ومكامن الضعف، بالإضافة إلى إعداد ميثاق خاص بالتعاون مع الهيئات المنظمة والخبراء في هذا المجال.

وعرض في هذا الإطار المهام التي تقوم بها الهيئة، والمشاريع التي نفذتها لحماية الأمن السيباري، ومنها: «خلق موقع الكتروني وطني يتضمن أدوات مهمة للحماية على الانترنت، وصولاً إلى جهود نشر التوعية بين الأهل، إضافة إلى قيام الهيئة بجهود عديدة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية خلال الأعوام الأربعة الماضية للاحتفال باليوم العالمي لأمن الانترنت ودعم خط ساخن الكتروني لتلقي الشكاوى والأسئلة حول موضوع الحماية على شبكة الانترنت».

باسكال صوما

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"